مدينة الرمادي الجديدة بين الآفاق النظرية وإشكاليات التطبيق

الدكتور حسن كشاش الجنابي
جامعة الانبار- كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية

المهندس عادل حاتم نوار
جامعة الانبار
قسم الأعمار والمشاريع

- المقدمة:

تتعدد الأساليب التي تعمد إليها الدول لأجل تخفيف الضغط السكاني الحاصل على مدنها المليونية أو العواصم والمدن المهمة، نظرا لما تسببه من زحف عمراني يستنفذ مساحات واسعة من الأراضي التي تحتاج إلى أن تزود بمختلف الخدمات العامة والمجتمعية، الأمر الذي يشكل عبئا تعاني منه الأجهزة البلدية. ولذلك حاولت الدول إنشاء ضواحي أو مدن تابعة أو مدن حدائق أو مدن جديدة تقع على مسافات متباينة من المدينة التي تعاني من التكدس السكاني والعمراني.

يحاول البحث مناقشة هذا الموضوع، لاسيما وان محافظة الانبار تعمد إلى إنشاء مدينة جديدة تقع إلى الشرق من مدينة الرمادي (مركز محافظة الانبار)- من خلال ثلاثة مباحث - تناول المبحث الأول الطروحات النظرية والتطبيقية التي اتبعتها الدول في معالجة التكدس الحضري في المدن ذات الأحجام السكانية الضخمة لأجل بناء قاعدة نظرية ذات أبعاد تطبيقية تفيد في تحليل الملائمة المكانية والوظيفية لموقع مدينة الرمادي الجديدة - قيد الدراسة - وهذا ما تناوله المبحث الثاني ليقود بالضرورة إلى مناقشة ما تم التوصل إليه من استنتاجات تحليلية وتوصيات عملية، تعرض إليها المبحث الثالث، التي سيستفيد منها المخططون وصناع القرار في المحافظة أو أي مكان آخر، عند الشروع في تنفيذ مخططات وتفاصيل المدينة الجديدة التي إذا ما تمت مناقشتها وتحليل الدوافع والأسباب القائمة ازاء الشروع في إعداد العدة لإنشائها بالتعاون مع الأكاديميين والباحثين والمختصين الذين يدلون بدلوهم العلمي التخطيطي، الذي سيدفع بلا أدنى شك في تنمية الأفكار ذات العلاقة بهكذا مشروع يؤدي دوره في التنمية الحضرية التي تحتاجها مدينة الرمادي أو أي مدينة أخرى في العراق والوطن العربي وبقية أنحاء العالم.

ومن الله نستمد العون وهو ولي التوفيق.

المبحث الأول

الإطار النظري للبحث وأبعاده التطبيقية

أدت الثورة الصناعية التي انطلقت من بريطانيا، ثم انتشرت في الدول الأوروبية الأخرى، إلى نمو حضري متسارع باتجاه ظهور المدن المليونية. وتشير الإحصائيات في هذا المجال إلى وجود (٢٠٠) مدينة في العالم يعيش فيها أكثر من (٥٠٠) مليون نسمة. ونظرا للتوسع المساحي المصاحب للزيادات السكانية المتسارعة، فقد اتصل معمور كثير من المدن بالمدن المجاورة، ليؤدي إلى ظهور ما يعرف بالمجمعات الحضرية(Agglomerations) التي وصل عددها في عام(٢٠٠٠) إلى (٣٧٨) مجمعا حضريا[١]. لكن هذا المجمع تضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى ما يسمى بـ (المدن العملاقة - Megalopolis) الناتجة عن اندماج مجموعة من المدن الكبرى. ويعد (American Megalopolis) الذي يمتد بطول (١٠٠٠) كم من الشمال إلى الجنوب وبعرض يصل إلى

(١٧٥)كم من الشرق إلى الغرب، ويعيش فيه أكثر من (٥٠) مليون نسمة والذي يقع شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية، النموذج الفريد لنمو المدن الغير محدود، وكان من نتيجته فقدان الكثير من هذه المدن لمزايا السكن المريح بسبب النمو السكاني السريع الذي يرافقه تركز سكاني بكثافات عالية يضغط بشدة على قدرات المدينة، فالبنى التحتية (Infrastructure) متدهورة ما عادت تتحمل الضغط السكاني الذي يفوق طاقتها التصميمية[٢]. لأنها شيدت لتخدم إعداد سكانية محددة. ولكن توافد المهاجرين المستمر جعل الشوارع تختنق بالسيارات والمشاة واشتدت أزمة السكن بسبب ارتفاع أسعار الأراضي والشقق والإيجارات الذي هيأ الظروف لظهور السكن العشوائي في أطراف المدن ، يضاف إلى ذلك تلوث الهواء الناتج عن أدخنة المصانع وفساد مياه الأنهار مع حياة مضطربة يسودها التوتر النفسي والتفكك الأسري وانتشار الجريمة[٣] .

وقد دفعت هذه المشاكل مخططي المدن والمهتمين بشؤون البيئة والمجتمع إلى محاولة إيجاد الحلول التي تدفع باتجاه الحد من تضخم حجوم المدن، فظهرت على اثر ذلك العديد من الأفكار والنظريات التخطيطية مثل (الضواحي الجديدة -New Suburbs ، ومدن الحدائق - Garden Cities، والمدن التابعة - Satellite Towns، والمدن الجديدة - New Towns، ومدن الحزام الأخضر - Green Belt Towns وكما يأتي:-

١-١: الضواحي الجديدة New Suburbs:

تعرف الضواحي على إنها مناطق حضرية تتخذ مواقعها على مسافة تتراوح بين (١٥-٣٠) كم عن الحدود البلدية للمدينة، وعادة ما تكون هذه المسافة غير مبنية في بداية ظهور الضاحية. إلا إن الزحف العمراني للمدينة يمتد إليها نتيجة الزيادة السكانية المستمرة. وتكون هذه الضواحي مرتبطة مع المدينة اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا من خلال تكرار رحلة سكانها على الطريق الذي يربطها بالمدينة.

ظهرت الضواحي بسبب تطور الطرق ووسائل النقل، لاسيما السيارات التي سهلت الحركة وعملية الاتصال بين المدينة المركزية والضواحي. ولقد كان للازدحام السكاني في مراكز المدن والتلوث الحاصل فيها، الدور الهام في رغبة ذوي المستويات المعايشة والثقافية العالية في السكن في المناطق الهادئة التي امتدت إليها خدمات الماء والكهرباء ووسائل الاتصال[٤] .

١-١-١: أنواع الضواحي:-

١ـ الضواحي السكنية (Dormitory Suburbs) :ـ وتعد من أكثر أنواع الضواحي انتشارا وتنحصر وظيفتها في إسكان مجتمع معين يعمل في المدينة ولذلك يطلق عليها ضواحي ردهات النوم (Bedroom- Suburbs).

٢- الضواحي الترفيهية (Recreation Suburbs) :- وتكون بشكل مناطق واسعة ومفتوحة تحتوي على بيوت للراحة تستخدم من قبل سكان المدن الوافدين إليها للترفيه وقضاء أوقات ممتعة في أيام العطل. وقد تكون بشكل مصحات يقضي فيها المرضى فترة الراحة.

٣- الضواحي الصناعية (Industrial Suburbs):- تحتاج الصناعات إلى مساحات واسعة وبعيدة عن المدينة، نظرا للضجيج والتلوث البيئي الذي تسببه مقذوفاتها من الأدخنة والنفايات الغازية والسائلة والصلبة. ولما كانت هذه الضواحي بحاجة إلى المواد الأولية والسوق اللازم لتصريف منتجات المصانع الموجودة فيها، فهي ترتبط بالمدينة بطرق مبلطة وسكك حديد حديثة.

وهناك الضواحي التعدينية (Mineral Suburbs) التي تخص مناطق التعدين لعدد من المعادن كالفحم والحديد والنفط [٥] .

١-١-٢: ضواحي مدينة بغداد - كنموذج تطبيقي:-

تزايد سكان مدينة بغداد بوتائر متصاعدة ليصل في عام (٢٠١١) إلى ما يزيد عن (٦.٥) مليون نسمة يشغلون مساحة (٨٦٥) كم٢. الأمر الذي أدى إلى أن يسكن البعض في أطراف المدينة، بشكل مجمعات سكنية تحولت إلى ضواحي التحم قسم منها مع المدينة، كما هو الحال في مدينة الصدر والعامرية بينما بقيت ضواحي أخرى على مسافة من مدينة بغداد مثل ضواحي الجزائر والثعالبة والرشاد والزعفرانية والرستمية. وقد كان للجمعيات التعاونية الدور الهام في توزيع قطع الأراضي على المنتسبين الساكنين فيها، مع ملاحظة إن هذه الضواحي ستلتحم بالنتيجة النهائية، لاسيما الزعفرانية التي أصبحت متداخلة مع النسيج العمراني لمدينة بغداد[٦].

١-٢: المدن الحدائقية Garden Cities:-

وضع أبنزر هوارد (Ebenezer Howard) في عام (١٨٩٨) جل أفكاره الخاصة بالمدن الحدائقية، عندما نشرها كتابه (مدن حدائق الغد Garden Cities Tomorrow) بقصد حل المشاكل المرافقة للازدحام السكاني الذي أسهم في زحف عمراني ابتلع مساحات واسعة من الأراضي الخضراء داخل المدن البريطانية وأطرافها، فكان لابد من إيجاد الحلول المناسبة لوقف الزحف الحضري المستمر. وقد حاولت نظرية هوارد تطبيق مفاهيمها على مدينة لندن للحد من التوسع المساحي المرافق للتزايد السكاني المتنامي فيها.

تدعو نظرية المدن الحدائقية إلى إنشاء مدن يصل عدد سكانها إلى (٥٠) ألف نسمة، تشغل مساحة (٢٥٠) هكتارا على حافة حزام مدينة لندن الأخضر لتكون بشكل مدن تابعة للمدينة الأم، كما يظهر الشكل رقم(١)، الذي يوضح الشوارع الستة التي تربط بين المدينة الأم والمدن الحدائقية التي يفترض أن تكون مدنا مستقلة معتمدة على نفسها في ظل علاقة وظيفية مع المدينة الأم (المركزية) التي تتوسطها. ولكل من هذه المدن الست ظهيرها الزراعي الذي لابد أن تفصل بينها فراغات متساوية مع تخصيص هكتار واحد للنشاطات الزراعية والترفيهية[٧].

ويظهر الشكل رقم(٢) - مخطط هوارد للفضاءات التي تتكون منها المدينة الحدائقية وكالاتي:-

١- تحتوي على ست محلات سكنية تفصل بينها شوارع شعاعيه تبدأ من مركزها التجاري والخدمي وتنتهي بأطرافها التي تلتقي بسكة حديد دائرية تخدم الصناعات الموجهة للريف. وهناك شوارع ستة أخرى دائرية (حلقية) تخدم سكنة المحلات السكنية.

٢- تمثل منطقة الأعمال المركزية (Central Business District) ذات المساحة البالغة (٢,٥) هكتار قلب المدينة وتكون بشكل ميدان تتوسطه الحدائق التي تشغل مساحة (٥٨) هكتارا. وتتجمع حول الميدان المباني العامة كالمحاكم والدوائر الحكومية والمتاحف والمسارح والمكتبات.

٣- تحتوي الحديقة العامة (Park) على المناطق الرياضية والترفيهية التي تتوزع على أماكن يسمح للسكان بالتجوال فيها سيرا على الإقدام.

٤- تكون المساكن منفردة وممتدة بشكل نطاقات دائرية ويضم الهكتار الواحد (١٧) وحدة سكنية يتوسطها الطريق الدائري الرئيسي الذي تطل عليه المدارس والمنشآت الدينية. أما المصانع فتقع على الطريق الدائري الخارجي المحيط بالمدينة[٨].

ويمكن تلخيص فكرة المدن الحدائقية على ضوء ما طرح أعلاه من خلال تعريف رابطة مدن الحدائق وتخطيط المدن البريطانية بأنها (مدينة مخططة لأجل حياة أفضل وصناعة أكثر نجاحا وذات حجم سكاني يمكنها من القيام بدورها لتحقيق حياة اجتماعية ويحيط بها حزام اخضر من أراضي الريف وملكية الأرض فيها عامة تهدف لخدمة المجتمع.

الشكل (١و٢)

مخطط هوارد للمدن الحدائقية

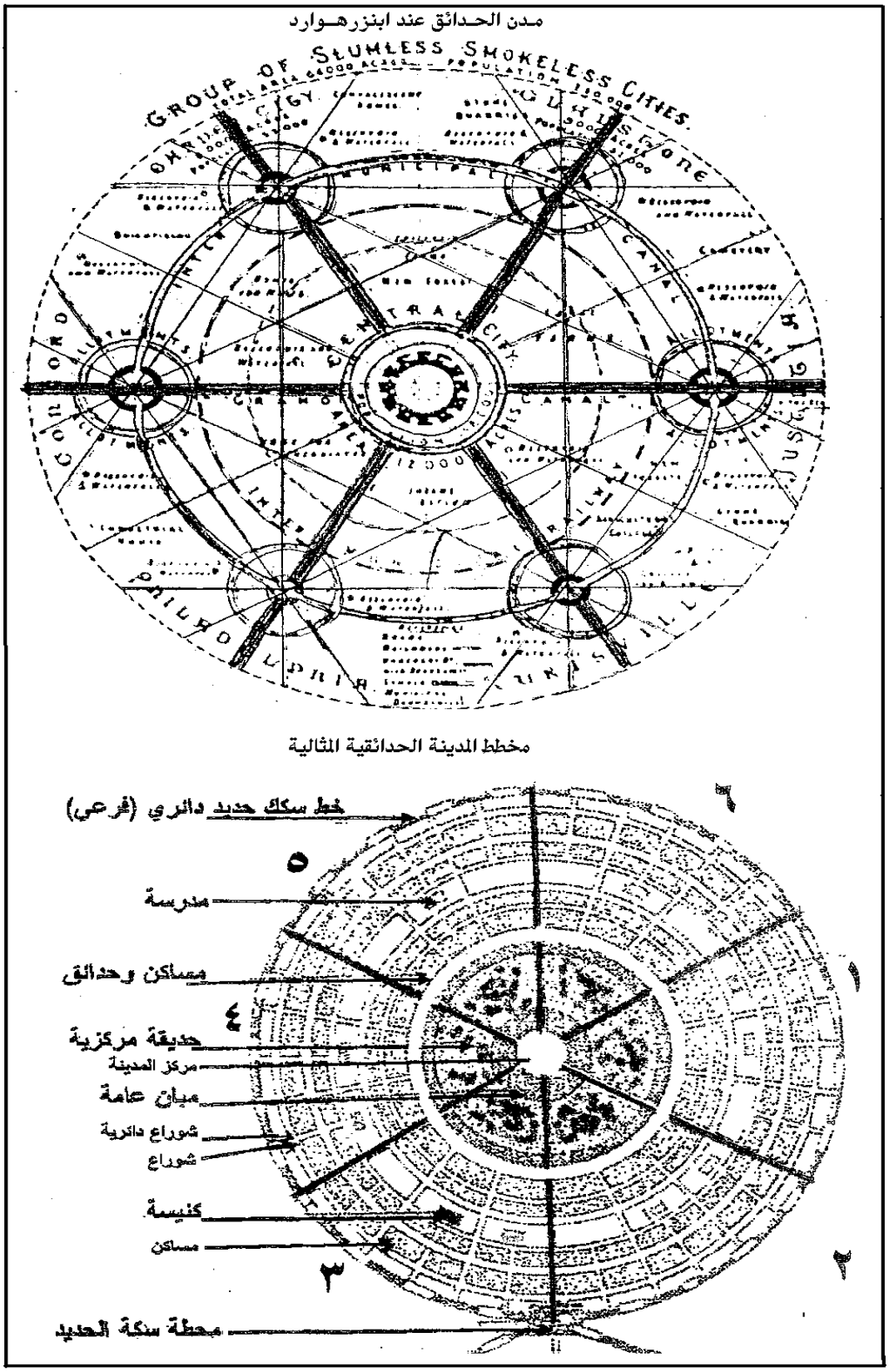

المصدر: محمد توفيق أبو العلا،"" هندسة المدن والبيئة""، الأردن، اربد، ١٩٦٤، ص١٦.

دخلت نظرية هوارد الميدان التطبيقي عندما تم إنشاء مدينة (ليتشوورث Letchworth) عام ١٩٠٣ على مسافة (٥٠) كم من لندن سكنت فيها (٣٥٠٠) أسرة . وفي عام ١٩٢٠ أقيمت مدينة (ويلين Welwyn) الحدائقية على مسافة (٣٠) كم شمال لندن التي سكنها (٤٠٠٠) أسرة. وعندما صدر قانون المدن الجديدة عام (١٩٤٠) أقرت خطة مدينة لندن الكبرى الهادفة إلى تخفيف الضغط السكاني الحاصل عليها عن طريق إنشاء عشرة مدن حدائقية. ثم توالى إنشاء المدن الحدائقية في بريطانيا إلى أن وصل عددها إلى (٢٨) مدينة حدائقية (١٦) منها اختيرت مواقعها في انكلترا بينها (٥) مدن في اسكتلندا و(٧) مدن في ويلز. ولقد انتشرت أفكار هوارد عندما تمت ترجمة كتابه إلى اللغات الأخرى لتؤدي إلى ظهور المدن الحدائقية في فرنسا وألمانيا وهولندا والولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول النامية ومنها مصر التي أنشأت مدينة حدائقية على مسافة (٥) كم من مدينة القاهرة وهي تمثل الآن احد أحياء القاهرة الراقية بعد أن امتد العمران ليشغل الأراضي الشاغرة التي كانت تفصل بينها وبين مدينة القاهرة[٩].

١-٣: المدن التابعة (Satellite Towns):-

تعاني المدن ذات الأهمية المركزية سواء كانت عواصم أو مدنا صناعية من تزايد سكاني متسارع نتيجة توافد المهاجرين القادمين من مناطق مختلفة بحثا عن وضع أفضل. الأمر الذي أدى دوره في الزحف على مساحات جديدة من الأرض لاستيعابهم. ولما كان تدفق المهاجرين في تزايد مستمر فانه ساهم في حدوث تضخم سكاني ضغط على الأرض والبنى التحتية الموجودة. وعليه فقد كان لابد من وضع التوجهات التخطيطية التي تأخذ بحسبانها استيعاب المهاجرين والزيادة السكانية الطبيعية التي تحدث في المدينة نفسها. فأفرزت هذه التوجهات عن مجموعة من الأفكار القابلة للتطبيق التي من بينها إنشاء مدن تابعة للعواصم والمدن الكبرى مع ملاحظة إن هذا النوع من المدن يتميز بما يأتي:-

١- إنها عبارة عن مدن صغيرة بمساحة لا تتجاوز (٥٠٠) هكتار يعيش فيها بين (٤٠-٦٠) ألف نسمة يتوزعون في عدة إحياء يتراوح عدد سكان كل حي بين (١٠-٢٠) ألف نسمة.

٢- تحتل المدن التابعة مواقعها في محيط المدن الكبرى على مسافة لا تزيد عن (٤٠) كم وترتبط بها بطرق للسيارات أو سكة الحديد الأرضية أو تحت الأرضية لتسهل على ساكنيها الوصول إلى المدينة إلام بسرعة.

٣- تختص المدينة التابعة بالنشاط السكني فقط، ولا توجد فيها منطقة أعمال مركزية لان ساكنيها يعملون في المدينة إلام ويتسوقون منها عندما يقومون برحلة التردد اليومية ما بين المدينة التابعة التي يسكنوها والمدينة إلام التي يعملون فيها. ولذلك فان المدينة إلام تحتل السوق ومكان العمل لسكان المدينة التابعة.

٤- يعتمد عدد المدن التابعة على الخطط التي يعدها البلد لاستيعاب الوافدين إلى العاصمة أو المدينة الكبرى، فقد لا يزيد عددها عن مدينة تابعة واحدة كما هو الحال في مدينة (١٥) مايو التابعة لمدينة حلوان الصناعية المصرية ومدينة العاشر من رمضان التابعة لمدينة القاهرة. أو إلى (٦٠) مدينة تابعة كتلك التي تتبع إلى مدينة شنغهاي الصينية [١٠].

وعليه يمكن تعريف المدينة التابعة بأنها مراكز حضرية يعيش فيها تجمع سكاني يعتمد على المدينة الأم في العمل وتلبية احتياجاته من خلال طرق ووسائل النقل الحديثة.

١-٤: المدن الجديدة (New Towns):-

تعرف المدن الجديدة على إنها مدن مخططة حديثة ذات نشاط وظيفي فعال يستوعب ما بين (٣٠-١٠٠) ألف نسمة تقع على مسافة تتراوح بين (١٥-٢٠) كم عن العاصمة أو المدينة الكبرى

لتساهم في استيعاب تجمع سكاني بدلا من آن يتجه إلى العاصمة أو المدينة التي يراد لها أن تحتفظ بحجمها السكاني بعيدا عن أي تواجد سكاني هي غير قادرة على استيعابه.

وتمثل الأفكار التي نادى بها توماس مور (Thomas More) عام (١٩١٦) عن المدينة المثالية ذات الحجم السكاني المحدود والموقع الريفي القريب من المدن الصناعية الذي تنتشر فيه المنازل ذات الشرفات والحدائق، البدايات الأولى لفكرة المدن الجديدة. إلا إن المدن الجديدة كفكرة قائمة بذاتها برزت في نهاية القرن التاسع عشر، عندما اقترح أبنزر هوارد أفكاره عن مدن الحدائق، حيث اشتقت المدن الجديدة من مدن الحدائق باعتبار إنها تمثل اتجاها حضريا حديثا يجمع السكان باختلاف مستوياتهم ودخولهم في مدن لا تبعد فيها المدارس عن الأطفال أكثر من (٤٠٠)مترا وتتوزع الملاعب وصالات الاحتفالات وحدائق الأطفال ضمن المحلات السكنية بما يجعل البيئة السكنية فيها صحية تتوفر فيها الخدمات العامة والمجتمعية [١١].

١-٤-١: دوافع إنشاء المدن الجديدة:-

١- الدوافع التنموية:-

تنشا المدن الجديدة أحيانا في المناطق الخالية من السكان الغنية بالموارد الطبيعية والاقتصادية بهدف تحقيق نوع من التوازن السكاني والاقتصادي بين أجزاء الدولة من خلال تنمية المناطق المتخلفة الخالية من السكان الغنية بالخامات القابلة للاستثمار وتخفيف الضغط السكاني الحاصل على العاصمة أو المدن المهمة. إذ تعاني العديد من الدول من حالة سوء التوزيع السكاني على أرجاء البلد كما هو الحال بالنسبة للعراق ومصر وليبيا والجزائر. ولكن القليل من الدول المخلخلة سكانيا من حاولت إعادة توزيع السكان أو على الأقل تنمية المناطق المتخلفة. ويمثل الاتحاد السوفيتي السابق، النموذج المتقدم في محاولة تحقيق نوع من التوازن السكاني، عندما انشأ خلال المدة (١٩١٧-١٩٧٦) ما يصل إلى (٨٠٠) مدينة جديدة تمتد بين سيبريا شرقا إلى أقصى الغرب الأسيوي [١٢]. وقد حاول العراق بناء مدينة جديدة في الثرثار ضمن إقليم بغداد الكبرى في ثمانينيات القرن الماضي، لكن المحاولة لم يكتب لها أن ترى النور بسبب الأوضاع التي كان يمر بها العراق.

٢- الدوافع السياسية:-

تمثل العاصمة أهم عوامل قوة الدولة ووحدة مجتمعها، لان من خلالها يشعر السكان بالانتماء الروحي والتاريخي للوطن. ولذلك تعمد كثير من الدول إلى تعزيز الروح الوطنية للسكان من خلال إقامة النصب والتماثيل التي تمجد تاريخ الوطن. وقد حاولت بعض الدول التي استقلت عن الاستعمار وكان للمستعمر الدور البارز في إنشاء عاصمتها، العمل على إنشاء عاصمة أخرى حتى تنأى بنفسها عن أي ماضي يرتبط بالاستعمار، فقد اختار الاستعمار البريطاني كلكتا عاصمة للهند بدلا من دلهي، لكن الشعب الهندي أبى إلا أن ترجع له عاصمته الأبدية في عام (١٩١١). وقد اختارت تركيا انقرة كعاصمة بديلة لاستانبول، عندما انسلخت عن الدولة العثمانية. أما بورما أرادت أن تبعد عاصمتها الجديدة (ران كون) بعيدا عن العاصمة (ماندلاي) المرتبطة بالمستعمر [١٣].

٣- الدوافع الديموغرافية:-

تعاني الكثير من مدن العالم الثالث من استمرار تدفق المهاجرين إليها بحثا عن فرص العمل والوضع الأفضل. ولما كان مثل هذا التدفق لا ينقطع. فقد كان لابد من التخطيط للحيلولة دون دخول هؤلاء المهاجرين إلى العاصمة أو المدن المهمة، من خلال بناء مدن جديدة في محيط المدن الكبرى تعمل كمصد يمنع المهاجرين من دخول هذه المدن ويتجه بعد تقديم المحفزات إلى المدن الجديدة التي تتوفر فيها النشاطات الاقتصادية التي تستوعب مجاميع من الساكنين يعتمد تحديد حجمه على الواقع السكاني والاقتصادي الذي تعيشه الدولة.

يختلف التركيب الداخلي لهذه المدن اعتمادا على الأهداف الموضوعة لكل منها والأسس التخطيطية التي يرتكز عليها تصميمها الأساسي (Master Plan) الذي يتأثر بدوره بالظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤخذ بنظر الاعتبار عند وضع تلك الأسس.

١-٤-٢: مخطط توزيع استعمالات ارض المدينة الجديدة:-

يكاد مخطط المدن الجديدة لا يختلف عن مدن الحدائق من نواحي الحجم السكاني المحدد، وقصر رحلة العمل بسبب قرب المساكن من مواقع النشاطات الصناعية والتجارية والخدمية وشوارعها المشجرة مع إحاطتها بالحزام الأخضر (Green-Belt) الذي يمثل حدودها البلدية التي لا يسمح بتجاوزها، فضلا عن انه المكان الذي يقضي فيه سكان المدينة عطلة نهاية الأسبوع.

أما بالنسبة لتوزيع استعمالات الأرض في المدن الجديدة فقد اختلفت توجهاتها تبعا لأوضاعها الديموغرافية والاقتصادية والتخطيطية والبيئية. إلا إنها تحتوي على جميع استعمالات الأرض (Land uses)، باعتبار إنها مدينة متكاملة، تتكون من الأجزاء الرئيسية الآتية:

١ـ منطقة الأعمال المركزية (Central Business District – C.B.D): الذي يحتوي على مؤسسات تجارة الجملة والمفرد والخدمات التجارية والصناعات الصغيرة والخدمات الصناعية المرتبطة بها، فضلا عن الخدمات الصحية ذات الطابع الأهلي التي تحتاج إلى مساحات كبيرة كالعيادات الطبية والصيدليات والمختبرات الطبية.

٢ـ المناطق السكنية(Residential Areas): التي تظهر بشكل محلات سكنية مخططة تحتوي في مراكزها على أنشطة خدمية تعليمية وصحية وتجارية، تغطي حاجة الساكنين، لكنها لا تغنيهم عن الذهاب إلى ألـ (C.B.D.) التي تحقق لهم رحلة تسوق كاملة.

٣ـ المناطق الصناعية (Industrial Areas): التي تختلف مساحتها باختلاف توجهات الجهات التخطيطية، فإذا ما أريد للمدينة الجديدة أن تحتوي على صناعات ثقيلة، فلابد أن تتوزع في أطراف المدينة، كما يتبين في مخطط استعمالات الأرض لمدن الحدائق لتصل نسبتها إلى (٢٦%) من مجمل استعمالات الأرض كما هو الحال في مدينة العاشر من رمضان المصرية. وإذا كانت لأغراض عامة فقد لا تتجاوز نسبة الاستعمال الصناعي فيها عن (٢,٦%) ويكون بشكل صناعات صغيرة بهدف تلبية حاجة المجتمع الساكن.

٤ـ المناطق الخضراء والمفتوحة (Green & Open Spaces)، التي تتوزع كما في مدن الحدائق المارة الذكر.

٥ـ شبكة النقل (Transportation Network): المتمثلة بالنقل الداخلي والخارجي والاتصالات تربط استعمالات ارض المدينة وتحقق للساكنين سهولة الوصول (Accessibility) بين أجزائها والمدن المجاورة [١٤].

المبحث الثاني

تحليل الملائمة المكانية والوظيفية لمشروع مدينة الرمادي الجديدة

٢-١: الوظيفة المركزية لمدينة الرمادي:-

تعد الوظيفة الإدارية واحدة من ابرز الوظائف التي تقدمها المدينة إلى سكانها وسكان إقليمها التابع، باعتبارها مركزا حضريا يمتد نفوذه الوظيفي إلى حيث الحدود الإدارية التي يقف عندها. ويأتي هنا دور القرار الإداري او الحكومي في تحديد المستوى الإداري للمركز الحضري الذي على أساسه

يـؤدي خدمتـه الإداريـة مـن خـلال المؤسسـات الإداريـة التـي تتسـم بوجـود نـوع مـن النظـام التراتبي(Hierarchy) الذي يبدأ من المؤسسات الإدارية المركزية في مراكز المحافظات، كما هو الحال في العراق، ثم بالمؤسسات الأدنى في مراكز الاقضية، وصولا إلى المؤسسات الأصغر المتمثل بمراكز النواحي. الأمر الذي ينعكس على نوعية الخدمات وسعة الإقليم الإداري الذي يمتد إليه نفوذ خدمة المركز الحضري.

ومما لاشك فيه، إن اختيار مستوطنة ما لتكون قاعدة إدارية لمركز حضري يقدم خدمات لإقليمه المحدد وفق قانون أو قرار حكومي يرسم حدود الرقعة الجغرافية للإقليم الذي يجب أن يخدمه هذا المركز الحضري. مما يحتم قيام مجموعة من المؤسسات الإدارية والخدمية والوظيفية التي تفسح المجال لتوفير فرص عمل تدفع الناس للتحرك إليها ضمن الحدود البلدية التي تغطي في العادة مساحة التصميم الأساسي الخاص بالمدينة.

تمثل مدينة الرمادي كما يظهر من الخارطة رقم (١)، قاعدة إدارية مركزية لإقليم اسمه محافظة الانبار التي تقع في القسم الغربي الأوسط من العراق محتلة مساحة تبلغ (١٣٧٨٠٨) كم٢ بما نسبته (٣١,٧%) من مساحة العراق. وفيما يخص مدينة الرمادي التي ظهرت كمركز إداري لقضاء الرمادي خلال المدة (١٨٦٩ـ ١٨٧٢) مرتبطة بإصلاحات الوالي العثماني مدحت باشا. وبعد قيام الحكم الملكي في العراق عام(١٩٢١) تم تقسيم العراق إلى (١٠) عشرة ألوية ثم ارتفعت إلى (١٤) أربعة عشر لواء في عام ١٩٢٤، مثلت مدينة الرمادي المركز الرئيسي لهذا اللواء.

وقد كان لإصدار قانون إدارة البلديات رقم (٨٤) لسنة (١٩٣١) دوره الهام في إعطاء مراكز الألوية صفة (المدينة) التي لابد أن يديرها مدير بلدية تناط به مهمة إدارة وتنظيم شؤون المدينة[١٤]. وظلت مدينة الرمادي تمارس دورها المركزي في إدارة شؤون المحافظة حتى الوقت الحاضر، الأمر الذي أدى إلى تركز مجمل المؤسسات الإدارية والخدمية والمالية والقانونية التي تقدم خدماتها إلى سكان المحافظة على العموم، وهذا ما حفز على دفع مجاميع من الوافدين للسكن فيها، ليزيد عدد سكانها من (٧٠٠٠) نسمة في عام(١٩١٠) إلى أكثر من (٢٣٠٠٠٠) نسمة حاليا.

خارطة رقم (١) موقع مدينة الرمادي بالنسبة إلى محافظة الانبار

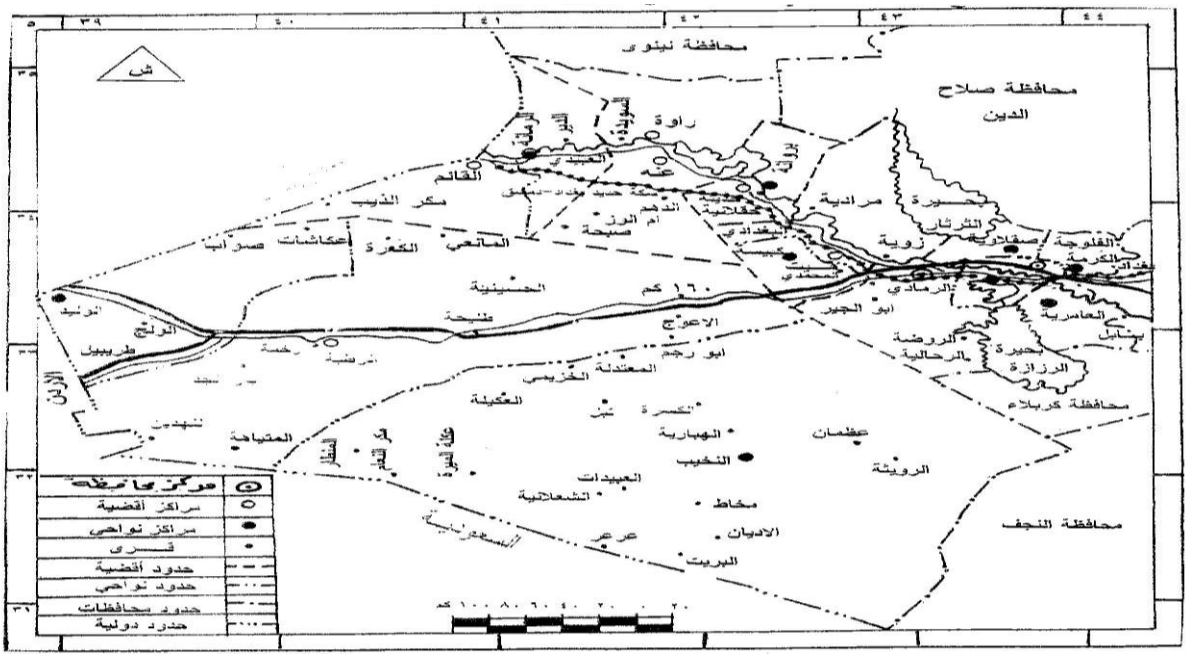

المصدر: المنشأة العامة للمساحة ، خارطة العراق الإدارية بمقياس ١/٢٠٠٠٠٠٠، بغداد، ١٩٨٥.

وستتم مناقشة مشروع مدينة الرمادي الجديدة في هذا المبحث من الناحيتين المكانية والوظيفية على ضوء ما تم طرحه من مناقشات نظرية وتطبيقية تناولت الرؤى التخطيطية المنفذة على الأرض في دول العالم المختلفة لمعالجة المشاكل الناجمة عن التضخم السكاني والتكدس العمراني في المدن المزدحمة بالسكان.

٢ـ٢: تحليل الملائمة المكانية:

اختارت السلطات المسؤولة في محافظة الانبار، موقع مشروع مدينة الرمادي الجديدة في جنوب شرق مدينة الرمادي في المنطقة المطلة على شواطئ بحيرة الحبانية (مقاطعة الطاش) في الموقع الموضح على الخارطة رقم(٢). إلا إنها تراجعت عنه لتتخذ من مقاطعة (١٤٧ـ حصوة الشامية) التي تطل على الشواطئ الشمالية لبحيرة الحبانية، كما يظهر من الخارطة رقم (٢)، عند المنطقة التي تتجه فيها بحيرة الحبانية تجاه عمقها الجنوبي .

تقع مدينة الرمادي الجديدة جنوب شرق مدينة الرمادي ـ مركز محافظة الانبار وتشرف من جهتها الشمالية على طريق رمادي بغداد القديم وقبله سكة حديد بغداد ـ عكاشات. الأمر الذي يسهل عليها الاتصال بمدن الرمادي والفلوجة ، لاسيما إنها تبعد عن مدينة الرمادي بمسافة (٢٣) كم وعن مدينة الفلوجة بجدود(٤٠)كم.

تطل مدينة الرمادي الجديدة على شاطئ البحيرة لمسافة (٧)كم، مما يسهل من عملية إنشاء المراكز الترفيهية والمنتجعات التي سيستفيد منها سكان المدن المجاورة وأريافها .

تبين من خلال المتابعة الميدانية إن ارض المشروع قيد الدراسة تعود ملكيتها إلى الأهالي وهي من الأراضي الصالحة للزراعة ، الأمر الذي يتطلب شرائها وتحويل ملكيتها من ارض مملوكة باللزمة إلى ارض أميرية مفوضة بالطابو، وتغيير جنسها من زراعية إلى استعمالات أخرى. وهذا يستدعي إجراء متابعة إدارية ونفقات مالية، ينبغي أن يحسب لها الحساب اللازم.

وحتى لا نخرج عن سياق البحث، سنقوم بتحليل الموقع الذي تم اختياره من ناحية هل انه:ـ

١ـ ضاحية. ٢ـ مدينة تابعة. ٣ـ مدينة جديدة.

وطالما إن المشروع خصص لان يكون مدينة جديدة، تتنوع فيها استعمالات الأرض (سكنية، تجارية، صناعية، خدمية، ومناطق ترفيهية) بتشعباتها المختلفة .

خارطة رقم (٢)

المواقع المقترحة لمشروع مدينة الرمادي الجديدة

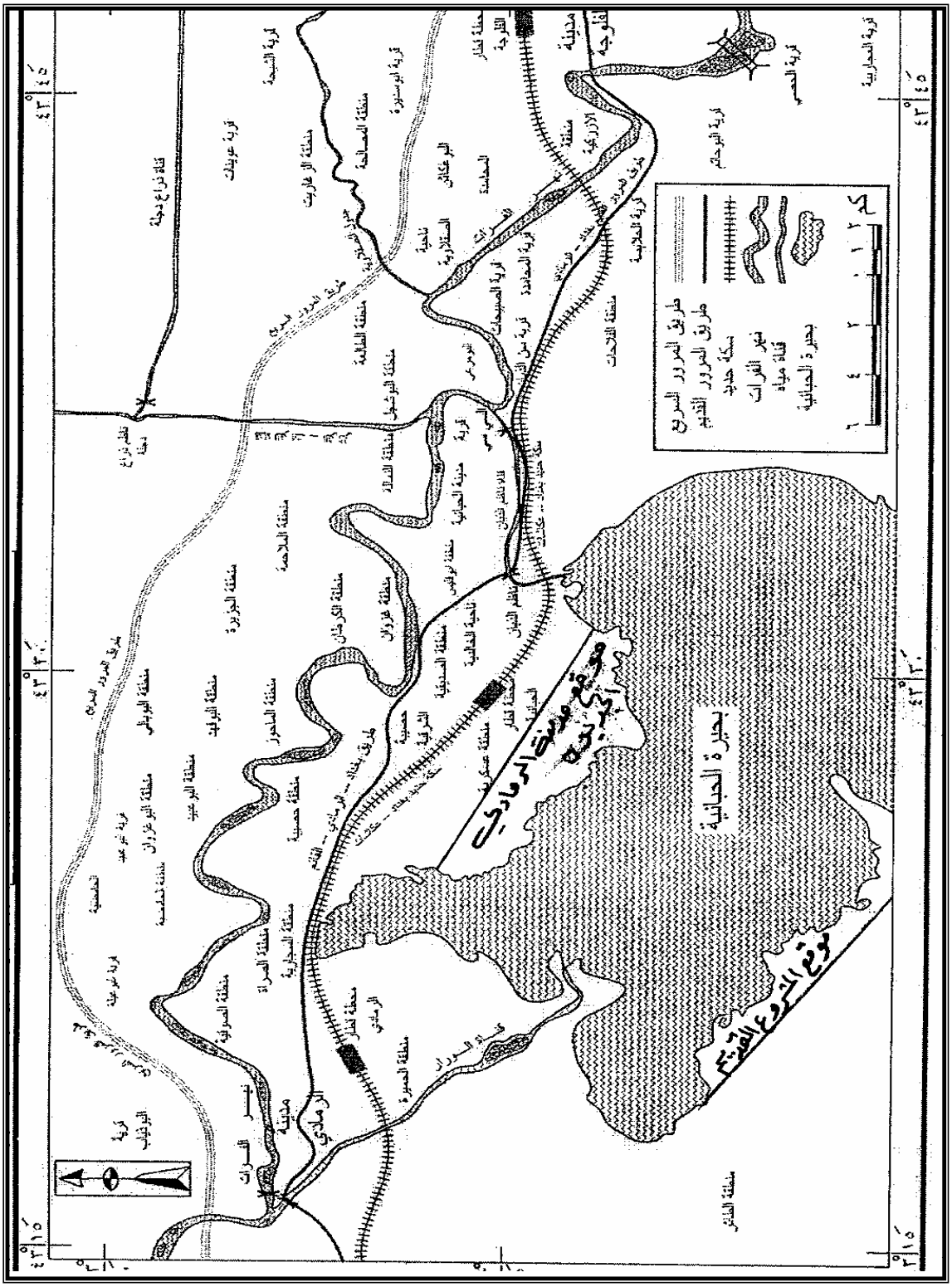

المصدر: مديرية المساحة العسكرية، خارطة طوبوغرافية، الرمادي (1-38-N-SW) والفلوجة (1-38-N-SE) مقياس رسم (1:100000)

وقد وصل إلى سمعنا ونحن بصدد كتابة البحث إن المحافظة قد شرعت بالفعل في إنشاء بنايتي مجلس المحافظة والمحافظة، الامر الذي يؤشر ان هناك رغبة في سحب الوظيفة الرئيسية لمدينة الرمادي باتجاه المدينة الجديدة . ومعلوم إن القرار الإداري هو الذي أدى إلى ظهور الرمادي كمدينة لها دورها المؤثر في قيادة شؤون المحافظة ابتداء من عام ١٨٦٩، عندما قام الوالي العثماني مدحت باشا بتمصير المدينة واعتبارها مركزا لقضاء يحمل اسمها في الوقت الذي اعتبرت فيه مدينة (عنه) مركزا لقضاء (عنه)[١٥].

وقد بقيت مدينة الرمادي تؤدي دورها على رأس قمة هرم التسلسل الإداري في إقليم إداري يستحوذ على مساحة تعادل (٣٣%) من مساحة العراق وتدير شؤون (١٨) مركز قضاء وناحية والأرياف التي تتبع إليها. فماذا سيبقى لمدينة الرمادي بعد إن تسحب منها وظيفتها الرئيسية التي ستؤدي بالضرورة إلى انسحاب مجاميع من مؤسسات الخدمات الأهلية الصغيرة التي تلعب دورها في تمشية إجراءات معاملات مراجعي دوائر ومؤسسات المحافظة.

يعيش في مدينة الرمادي حاليا(٢٣٢٤٥٥) نسمة موزعين على (٢٢) حيا سكنيا، فضلا عن ريفها المجاور الذي وصل عدد سكانه في عام (٢٠١٠) إلى (٢١٠٤٦١) نسمة، اعتادوا على انجاز متعلقاتهم الإدارية ذات العلاقة بدوائر المحافظة ، بالاعتماد على رحلة لا تتجاوز في أحسن حالاتها (٢٠)كم ذهابا وإيابا. لكنهم سيحتاجون بعد إن تنتقل المحافظة ومؤسساتها إلى المدينة الجديدة إلى (اكثر من ٦٠) كم ذهابا وإيابا ، الأمر الذي يضيف عبئا على كاهل ساكني المدينة وريفها ونفقات نقل هم بأمس الحاجة إليها وجهود يمكن أن تبذل في أعمال أخرى أكثر فائدة . ناهيك عن الوقت الطويل الذي يقضونه في رحلة الذهاب والإياب ، لاسيما إن المدينة الجديدة تحتاج إلى وصلة تربطها بطريق رمادي ـ بغداد أو بسكة حديد بغداد ـ عكاشات . وان الطريق المذكور يحتاج إلى إعادة تأهيل وتجديد بأكمله.

يعتقد الباحثان، إن توقيع مشروع مدينة الرمادي الجديدة يحتاج إلى دراسة تحليلية. فلماذا تم اختيار هذا الموقع ؟:

١ـ هل لان هناك حاجة إلى مساحات من الأرض قد تكون غير متوفرة في مدينة الرمادي. أو لوجود؛

٢ـ الرغبة في أن تشرف مدينة الرمادي الجديدة على واجهة مائية.أو لان؛

٣ـ إصلاح البنية التحتية المتهالكة في مدينة الرمادي، يدفع باتجاه الشروع في بناء مدينة جديدة؟.
وللإجابة على هذه التساؤلات نورد ما يأتي:

تتوفر مساحات كافية من الأراضي على تماس مباشر من حدودها البلدية، يمكن أن تستوعب المساحة المقررة لمشروع مدينة الرمادي الجديدة التي تتواجد في المواقع التي تظهرها الخارطة رقم (٣) وكما يأتي:

١ـ الموقع الكائن جنوب غرب مدينة الرمادي ضمن المنطقة التي كان يشغلها مشروع الدواجن (الملغى) والمساحات المجاورة له الواقعة خلف جامعة الانبار. وهي ارض تمتلكها الدولة ومفتوحة يسهل استثمارها لمثل هكذا مشروع واعد.

٢ـ المساحة التي يشغلها معسكر الورار والأراضي المحيطة بها بما فيها تلك الأراضي الواقعة خلف معمل الزجاج.

٣ـ تتواجد مساحات من الأراضي تتجاوز (١٠٠٠) هكتار على شواطئ بحيرة الحبانية جنوب مدينة الرمادي ، ابتداء من خط سكة حديد بغداد ـ عكاشات الذي يسير مع حدود بلدية المدينة الجنوبية وبالامتداد جنوبا باتجاه عمق البحيرة لمسافة (٣) كم ، إذ إن هذه الأراضي غير مغمورة بالمياه منذ أكثر من (١٠) سنوات وبالإمكان الاستفادة منها بعد فصلها عن البحيرة بالسداد الترابية التي تمنع طغيان مياه البحيرة على المساحة (قيد الدرس) إذا ما تغيرت السياسة المائية لتركيا وسوريا باتجاه زيادة حصة العراق المائية.

ونعتقد هنا إن هذا المكان هو من أصلح البدائل التي ذكرناها، لأنه سيساهم في تعزيز الأساس الاقتصادي لمدينة الرمادي، ولان الاستعمالات الواعدة التي تحتويها مدينة الرمادي الجديدة ستعمل عملها في ربط النشاطات الوظيفية الموجودة والمستحدثة وتركيز الجهود في موقع واحد بدلا من بعثرتها في موقعين . ثم إن بالإمكان فك الاختناقات الوظيفية والعمرانية والمرورية الموجودة في مدينة الرمادي من خلال الاستعمالات الجديدة لاسيما التجارية منها والخدمية التي ستلبي حاجات السكان المتزايدين.

وحتى نشبع الموضوع تحليلا نؤكد على النقاط الآتية:

١ـ لابد من الأخذ بنظر الاعتبار إن الأرض سلعة غالية الثمن ولا يمكن بأي حال من الأحوال التفريط بها. فالأرض التي اقترحت كمكان لمشروع المدينة الجديدة تمثل نقطة الالتقاء بين تكوينات الصحراء بالسهل الرسوبي. وكما تظهره الخارطة رقم(٤)، فإنها تحتوي على تكوينات رواسب السهل الفيضي والمدرجات النهرية الصالحة للاستثمار الزراعي، وان إقامة استعمالات حضرية عليها يعني ضياع مساحات أخرى كان يمكن أن تمد سكان المحافظة والعراق عموما بما يحتاجونه من خضر وفواكه بدلا من استيرادها من الخارج. وعليه فيمكن تشجيع خريجي كليات الزراعة بعد تقديم الدعم المادي والتقني لإقامة مشروع زراعي لا يشك احد في نجاحه، لاسيما وان العراق قد جرب مثل هذه المشاريع في سبعينيات القرن الماضي ونجحت التجربة، ومثالها مشروعي الدواية والشحيمية وغيرهما.

خارطة رقم (٣)

التوزيع الجغرافي للأحياء السكنية في مدينة الرمادي وفق التصميم الأساسي المعدل لعام ١٩٩٣

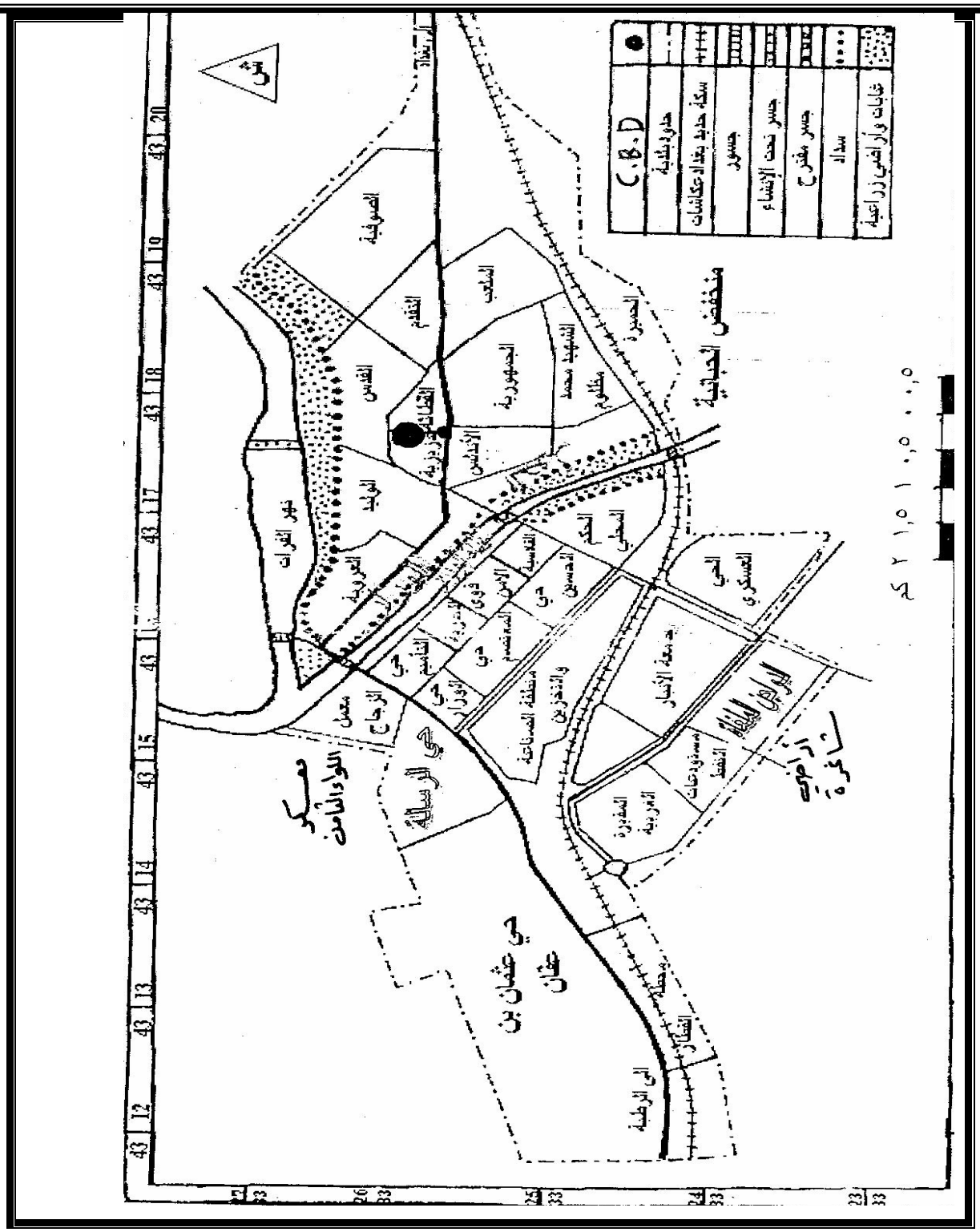

المصدر: محافظة الانبار، مديرية التخطيط العمراني، الشعبة الفنية، التصميم الاساسي لمدينة الرمادي ذي الرقم (٦٩٣) لسنة ١٩٩٣.

خارطة رقم (٤)

التكوينات الترابية للمواقع المقترحة لمشروع مدينة الرمادي الجديدة (بحيرة الحبانية)

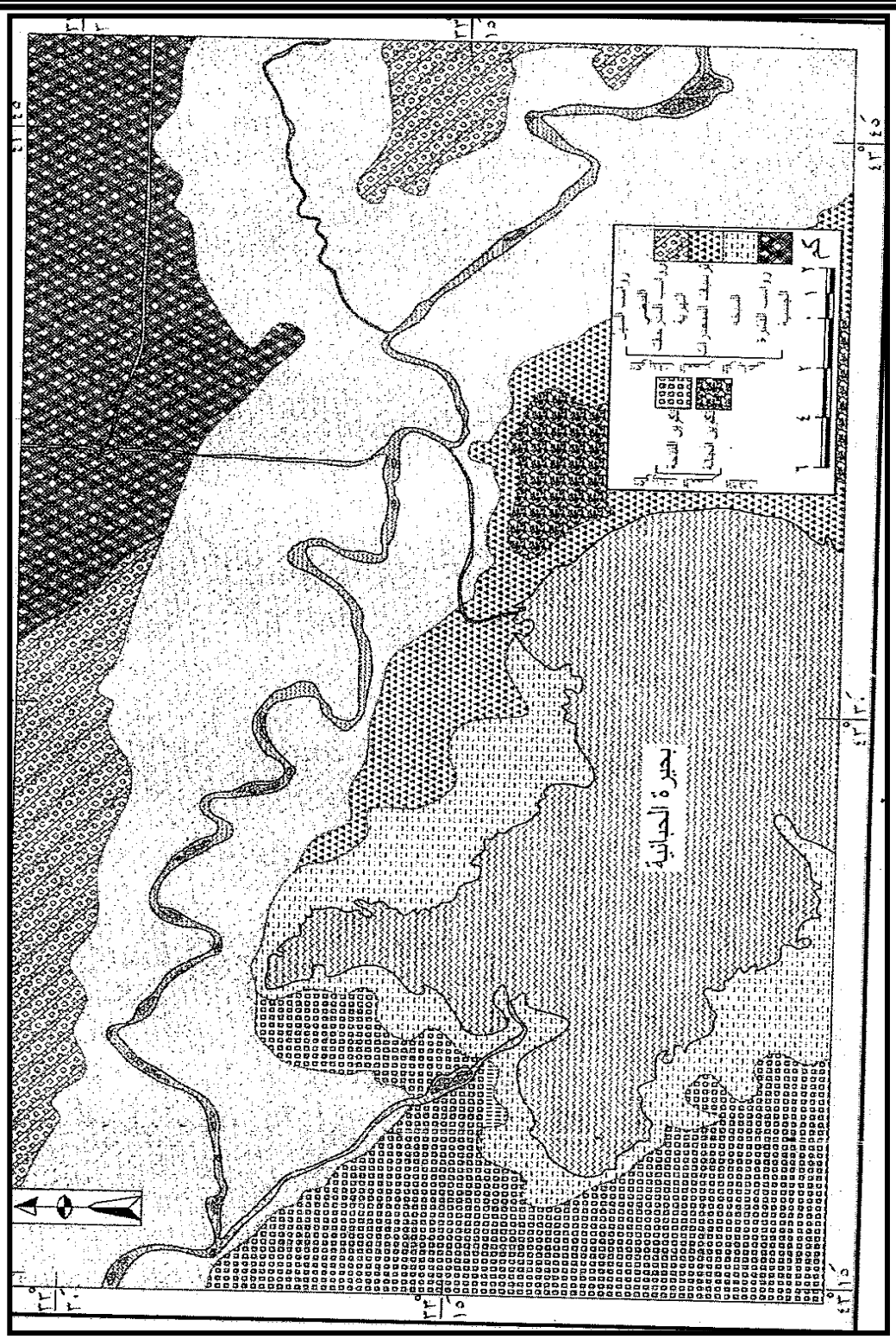

المصدر: Burring Soil and Soil Condition in Iraq, Ministry of Agriculture, Exploratory Soil of Iraq , Scale 1:1000000, Baghdad, 1980.

٢ ـ إن سكان مدينة الرمادي وأطرافها بأمس الحاجة إلى مساحات تخصص للاستعمالات الترفيهية. وهذه المساحات موجودة على الواجهات المائية الخمسة في المدينة والمتمثلة بشواطئ نهر الفرات وضفتي قناة الورار وترعة الحفرية وشواطئ بحيرة الحبانية . وتعد شواطئ بحيرة الحبانية المكان المناسب لإقامة مثل هذه الاستعمالات. لاسيما إذا تم الأخذ بفكرة المدينة الجديدة عليه، التي كما تبين تحتوي على استعمالات ترفيهية اختيرت مواقعها على شواطئ بحيرة الحبانية، ستساهم في الترويح عن سكان المدينة التي تعاني من كثافة عمرانية عالية، حرمتها من الحدائق والمتنزهات والساحات التي يمكن أن يقضي فيها السكان أوقات فراغهم.

٣ ـ نعتقد انه لا توجد هناك حاجة لان تبعد مدينة الرمادي الجديدة عن المدينة الأم الحالية، طالما إن هناك مساحات شاغرة تتواجد في جنوب وغرب وجنوب غرب المدينة .

٤ ـ حدد التصميم الأساسي الجديد لمدينة الرمادي (الذي هو الآن قيد الانجاز) بان المدينة يمكن أن تتوسع مساحيا لتستوعب الزيادات السكانية المتوقعة للمدة من (٢٠١١) إلى (٢٠٣٣) كما يظهر من الخارطة رقم (٥) في غرب وجنوب غرب المدينة وهي المساحة التي تشغلها مدينة الرمادي حاليا.

٢ ـ٣: تحليل الأسباب الديموغرافية:

تقام المدن في دول العالم النامية والمتقدمة (كما تبين في المبحث الأول) لأجل تخفيف الضغط السكاني الحاصل على المدن المليونية أو المدن المهمة التي تمتلك عناصر جذب (Attraction) واستقطاب (Polarization) للسكان القادمين من مناطق اقل نموا بما يؤدي إلى حدوث زحف عمراني يستحوذ على مساحات واسعة من الأراضي المحيطة بالمدينة سواء كانت زراعية أو صحراوية، ولإيقاف هذا الزحف تعمل الأجهزة التخطيطية أو السلطات البلدية المسئولة على وضع مجموعة من الحلول الهادفة إلى إيقاف تدفق السكان المهاجرين من خلال إنشاء ضواحي أو مدن تابعة أو جديدة على مسافة منها لتستقطب الوافدين بدلا من التوجه إلى المدينة.

ويما يخص مدينة الرمادي التي لم يصل عدد سكانها حتى الآن إلى ربع مليون نسمة فهي ليست من المدن المليونية حتى يمكن التخطيط لإنشاء مدينة تابعة أو جديدة ترتبط بها، لكنها تحتاج إلى مخطط مدروس يضعه فريق علمي متنوع الاختصاصات يعالج المشاكل التي تعاني منها المدينة ويضع للمساحات المخصصة للتوسع المستقبلي في التصميم الجديد مخططا يأخذ بالحسبان الأخطاء التي حصلت في الأعوام السابقة ويحدد لها الحلول وينظر في القصور الحاصل في بعض وظائف المدينة وبنيتها التحتية ثم يعد العدة لوضع برنامج تنفيذي على مراحل كي يعيد للمدينة انسجامها مع المجتمع الساكن.

خارطة رقم (٥)

التصميم الاساسي لمدينة الرمادي (قيد الدراسة) للمدة (٢٠١١ ـ ٢٠٣٣)

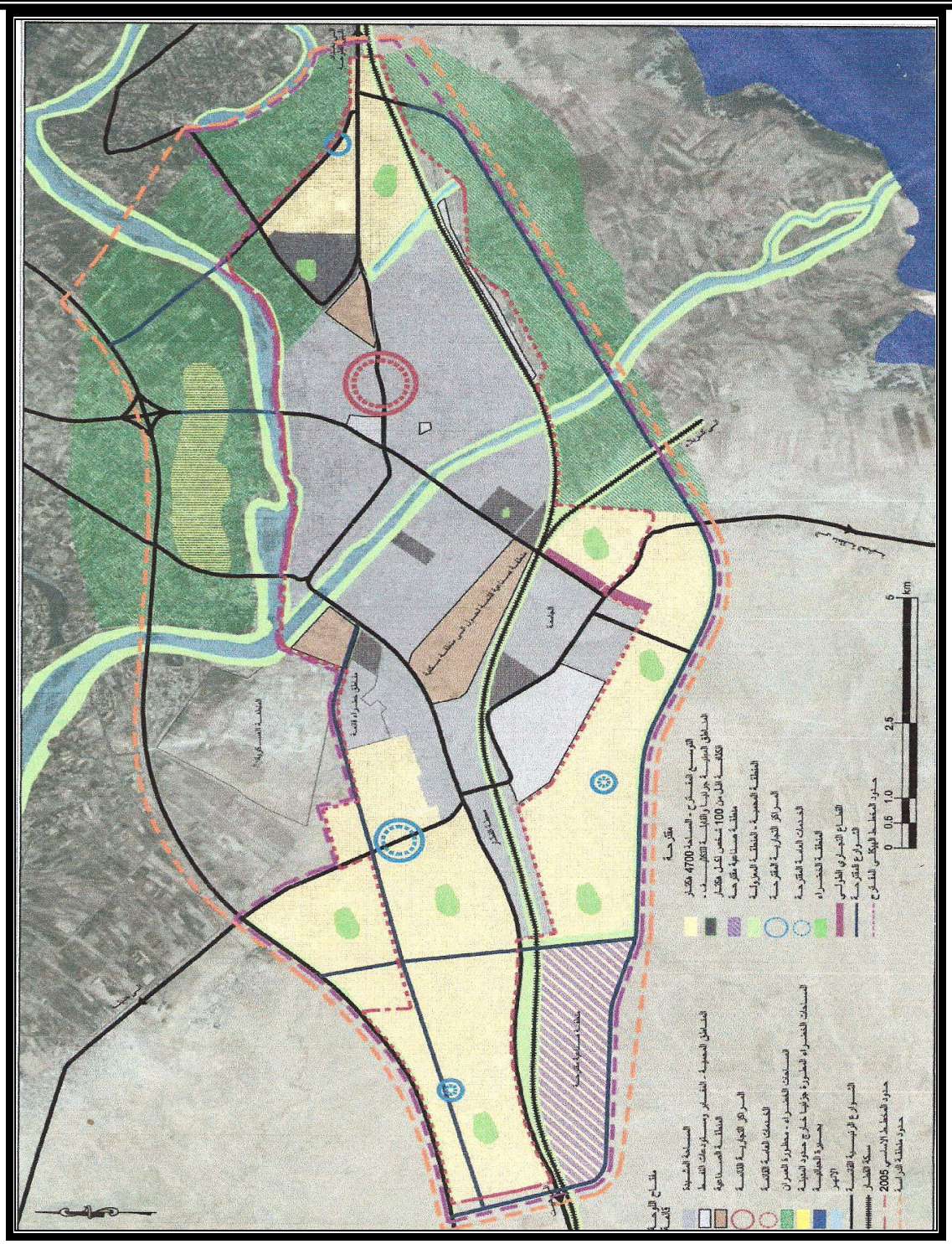

المصدر:مديرية للتخطيط العمراني في محافظة الانبار، استراتيجية تطوير مدينة الرمادي (٢٠١١ -٢٠٣٣)

يتوقع أن يصل عدد سكان المدينة في عام (٢٠٢٠) إلى (٣١٢٤٠١) نسمة ليحقق زيادة مطلقة قدرها (٧٩٩٤٦) نسمة، بالاعتماد على ما تحتاجه هذه الزيادة حسب المعايير التخطيطية العراقية التي خصصت (١٣١,٢١) متر مربع للفرد الواحد[١٧]، التي تتوزع على مختلف استعمالات الأرض كما يظهر من الجدول رقم (١). وعليه فان المدينة [١٨]، بحاجة إلى (١٠٤٩) هكتارا وهي في كل الأحوال اقل من المساحة التي خصصها التصميم الجديد للفترة (٢٠١١ــ٢٠٣٣) البالغة

(٤٧٠٠)هكتارا[٢٣] وعلى فرض ثبات معدلات النمو السكاني السنوي في مدينة الرمادي فان عدد السكان المتوقع في عام (٢٠٣٠) سيصل إلى (٣٩٢٣٤٧) نسمة مما يعني إن الزيادة السكانية المتحققة ستحتاج إلى (٢٠٩٨) هكتارا[١٩] وبذلك ستصل مساحة المدينة إلى (٥٩٢٠) هكتارا، يمكن لها أن تأخذ مكانها في المساحات التي تم تأشيرها حوالي المدينة دون الابتعاد عنها في مواقع أخرى.

جدول رقم (١)

حصة الفرد الواحد من الأمتار المربعة حسب المعايير التخطيطية العراقية المعتمدة

استعمالات الأرض		المعايير التخطيطية المعتمدة (م٢/فرد)
الاستعمالات السكنية		٥٠
الاستعمالات التجارية		٢,٢
الاستعمالات الصناعية		٨
الاستعمالات الخدمية	التعليمية	٩,٣
	الترفيهية	٣١,٤
	الإدارية	٢,٩
	الصحية	١,٨
	الدينية	٠,٠١٢٥
استعمالات الأرض للنقل		٢٥
المقابر		٠,٦
المجموع		١٣١,٢١

المصدر: وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الإقليمي، أسس ومعايير التخطيط الحضري، بغداد، ١٩٧٧.

٢-٤: تحليل الملائمة الوظيفية لمدينة الرمادي الجديدة:

لاشك إن الوظيفة (Function) هي التي تقف وراء ظهور تطور المدينة كظاهرة حضرية. وتتعدد اليوم كما في الأمس الوظائف التي مارسها الإنسان على الحيز المكاني، لتتفاعل فيما بينها مؤدية إلى بناء تركيبة وظيفية متماسكة إذا توزعت على أسس تخطيطية علمية سليمة[٢٠] . وعليه فان أية مدينة إنما تتكون من تفاعل وتكامل مجموعة من الوظائف المختلفة التي يعزز كل منها الآخر لتفرز نماذج معمارية تعكس صورة المدينة الحضارية.ولقد سمحت الأقدار أن يرى الباحثان من خلال الشاشة صورة مدينة الرمادي الجديدة عندما يكتمل بنائها النموذجي الذي يبهر الناظر ويدخل في النفس التمني إلى أن تدخل المدينة الجديدة عالم الصيرورة اليوم وليس غدا ولكن في المكان الملائم الذي عليه ومن خلاله يمكن أن تختزل الوقت والجهد والنفقات وتحقق أعلى تنمية حضرية ممكنة تعيد التناغم والانسجام بين ارض المدينة والناس الذين يتحركون عليها.

سنحاول من خلال مناقشة هذه الفقرة من المبحث استيعاب مدينة الرمادي ومشروع المدينة الجديدة بنظرة تحليلية شمولية باعتبار إن مشروع المدينة الجديدة جاء كرد فعل لما تعانيه مدينة الرمادي من

تكدس وظيفي ومعماري مثل نتاجا لسلسة أخطاء تخطيطية وتنفيذية على امتداد وعمر المدينة. وأن أصلاح هذه الأخطاء يحتاج إلى وقت وجهد ونفقات هي خارج نطاق إمكانيات وطاقات الجهات المسؤولة .ولو أن مدينة الرمادي خططت ونفذت أجزائها بشكل علمي لما وصلت إلى الحال الذي هي عليه الآن ولا احتجنا إلى مشاريع لمدن جديدة أو غيرها.ولذلك يعتقد الباحثان أنهما بحاجة إلى تأكيد الحقائق الآتية :

١ـ يتركز التكدس الوظيفي والمعماري في الجزء القديم من المدينة متمثلا بمحلتي القطانة والعزيزية اللتين تقع في وسطهما منطقة الأعمال المركزية، فضلا عن حي ٨شباط وان كان من الأحياء الحديثة لكنه خطط ونفذ بشكل لا يدل على وجود سياسة تخطيطه حكيمة مع انه رافق تنفيذ التصميم الأساسي الذي أعدته مؤسسة المنصور الاستشارية (الملغاة) ثم تبنته هيئة التخطيط العمراني بالتعاون مع وزارة البلديات في سبعينيات القرن الماضي[٢١].

٢ـ قاد غياب عنصر التخطيط في بداية نشأة المدينة وحتى سبعينيات القرن الماضي إلى بروز تكدس وظيفي ومعماري في منطقة الأعمال المركزية ومحلتي القطانة والعزيزية وما رافقه من ازدحام مروري بشري وميكانيكي وتفاقم مشاكل تكدس النفايات وطفح المجاري القديمة المستمر جراء عدم تحملها لزخم المترددين من سكان المدينة وإقليمها الوظيفي والإداري المتمثل بالمحافظة. لاسيما أن هذه المنطقة تحتوي على العيادات الطبية الخاصة والصيدليات والمختبرات الطبية التي يحتاجها سكان المدينة والمناطق المجاورة لها والبعيدة ، فضلا عن إن (٦٠%) من محلات تجارة المفرد و(٩٤%) من محلات تجارة الجملة اختارت مواقعها في هذه المنطقة التي لا تزيد مساحتها عن (٢٤) هكتارا . وقد كان من نتيجة تمتعها بمزية سهولة الوصول ، إذ إنها ترتبط بأحياء المدينة والريف المجاور بشبكة من الشوارع التي تؤمن وصول الزبائن إليها بسهولة ولذلك حاولت اغلب المؤسسات التجارية والخدمية الأهلية الحصول على مكان في هذا الموقع الحيوي ، الأمر الذي أدى إلى حدوث منافسة غير اعتيادية بين التجار والحرفيين وأصحاب الورش الصناعية والخدمات الطبية للحصول على مكان لبناء أو إيجار مؤسسة يستطيع صاحبها الحصول على أكبر عائد مالي ممكن فكان أن أشتد الطلب مع محدودية العرض ليصل سعر المتر المربع الواحد إلى ما بين(٢ـ ٣) مليون دينار. ونظرا لان المنطقة ظهرت في ظروف غابت فيها أساليب التخطيط الحديثة ثم أن السيارة لم تدخل الاستخدام الشخصي لسكان المدينة بعد، فأن شبكة الشوارع كانت بشكل أزقة لا تسمح بمرور سيارتين متعاكستين إلا عندما تم توسيعها عام (١٩٦٤).

أما بالنسبة لحي ٨شباط الذي يعد من الأحياء المخططة في التصميم الأساسي للمدة (١٩٧٢-١٩٩٥) كما يبدو من الخارطة رقم (٦) لكن تصميمه القطاعي احتوى على الكثير من الأخطاء التخطيطية ، إذ تتواجد فيه الأزقة التي لا تسمح بمرور سيارتين متعاكستين ، ثم إن اغلب قطع الأراضي لا تزيد مساحتها عن (١٥٠)م٢. ثم هناك مشكلة ارتفاع مناسيب المياه الجوفية التي نخرت أسس وجدران مساكن الطبقة الفقيرة التي تسكنها. وبالتالي فأن هذا الحي مع محلتي القطانة والعزيزية بحاجة إلى تضافر جهود تخطيطية وتنفيذية تعمل عملها في معالجات تؤدي إلى تنظيم استعمالات الأرض بحيث تؤدي وظائفها الرئيسية المتمثلة بالسكنية والتجارية بكفاءة عالية .

٣ـ نلاحظ عند تجاوز محلتي القطانة والعزيزية وحي (٨ شباط) أن هناك (١٩) محلة وحي سكني تتواجد فيها شوارع لا تقل سعتها عن ممرين ممر واحد للذهاب وآخر للإياب ولكنها بحاجة إلى شبكة صرف صحي وتبليط وتأثيث لتكون ذات كفاءة عالية .

وإذا كانت مسألة مد شبكة الصرف الصحي والتبليط مكلفة فأن النفقات التي ستنفق على بناء المدينة الجديدة التي قد تسكن أو لا تسكن لأنها تعتمد اعتمادا كليا على الاستثمار الخاص الذي لابد له من ريع يحصل عليه من السكان الذين لا بد لهم من دفع أجور كل الخدمات التي يحتاجونها من

المؤسسات الأهلية التي ستظهر على اختلاف أنواعها ، ابتداء من رياض الأطفال وصولا إلى الجامعة الأهلية المخطط لبنائها في مشروع المدينة الجديدة .

٢ -٣-١: التصميم الأساسي لمدينة الرمادي الجديد للمدة(٢٠١١ــ٢٠٣٣) : راجع الباحثان تقارير المراحل الخمسة الخاصة بالتصميم الأساسي لمدينة الرمادي المقترح للمدة من (٢٠١١-٢٠٣٣)، وتبين أنها لم تشر إلى ضرورة أنشاء ضاحية أو مدينة تابعة أو مدينة جديدة .

خارطة رقم (٦)

التصميم الاساسي لمدينة الرمادي للمدة (١٩٧٢ ـ ١٩٩٥)

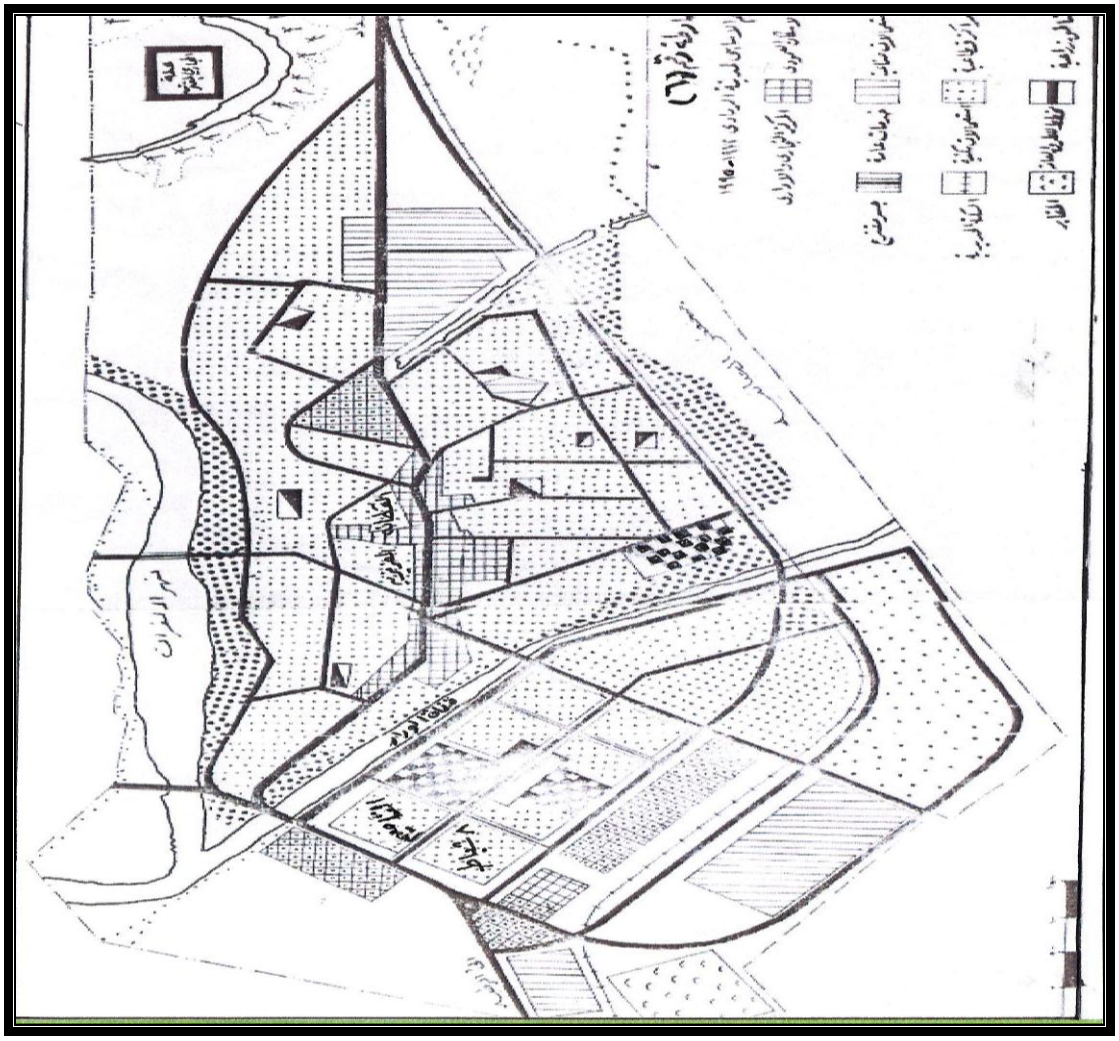

المصدر: التخطيط العمراني لمحافظة الانبار.

إلا أنها أشارت إلى إن هناك حاجة إلى إضافة مساحات جديدة من أطرافها الغربية والجنوبية الغربية كما يظهر من الخارطة رقم (٥) السابقة.

٢-٣-٢- مكونات مشروع مدينة الرمادي الجديدة:-

تبين بعد الاطلاع على تفاصيل مشروع مدينة الرمادي الجديدة أن المخطط المقترح يحتوي على كافة استعمالات الأرض كما تشير الخارطة رقم (٧) والجدول رقم (٧) إذ إن مساحتها تصل إلى (٣٠٥٤,٦٠٥) هكتارا وتستوعب (٣٣٢,٠٠٠) نسمة بكثافة سكانية تصل إلى (٩٥) نسمة في الكيلو

متر المربع الواحد بمعدل أشغال سكني لا يتعدى ٦ أفراد في الوحدة السكنية الواحدة. تستطيع المدينة بما فيها من مساحات ونشاطات أن تستقبل وافدين من خارجها يترددون عليها بمعدل (٢٠٠,٠٠٠) شخصا يوميا لقضاء احتياجاتهم الخدمية والتجارية الضرورية .

الجدول رقم (٢)

توزيع استعمالات الأرض لمشروع مدينة الرمادي الجديدة(هكتار)

استعمالات الأرض	المساحة	%
الاستعمالات السكنية: ٥٠٠٠ وحدة سكنية بمساحات بين (١٥٠- ٦٠٠) مترا مربعا ١١٠٠ وحدة سكنية (شقق) في عمارات بين (٤-٣٠) طابق	١٣١٣,٤٧٨	%٤٣
الاستعمالات الإدارية والصحية والتعليمية والثقافية والرياضية والدينية : بنايات المحافظة ـ مساجد، مستشفى، رياض أطفال، مدارس ابتدائية، متوسطة، ثانوية، جامعة، مسارح، صالات عرض، ملعب اولمبي، حوض سباحة، ساحات العاب رياضية، قاعة بولينغ.	٣٠٥,٥٧٥	%١٠
استعمالات النقل (شوارع عدد ٤ـ ومحطات النقل)	٥١٩,٢٨٢	%١٧
البنى التحتية (منظومة الغاز التحت أرضية ـ محطة تصفية الماء، الصرف الصحي، محطة توليد كهرباء ٤٠٠)	١٥٢,٧٣	%٥
استعمالات ترفيهية ؛ منتجعات، مقاهي ، واجهات مائية، متنزهات وحدائق)	٦١٠,٩٢	%٢٠
استعمالات تجارية:	١٥٢,٦٢	%٥
المجموع	٣٠٥٤,٦٠٥	١٠٠

المصدر: محافظة الانبار، مديرية التخطيط العمراني، الشعبة الهندسية ، تقارير غير منشورة.

خارطة رقم (٧)

التصميم الاساسي لمدينة الرمادي الجديدة

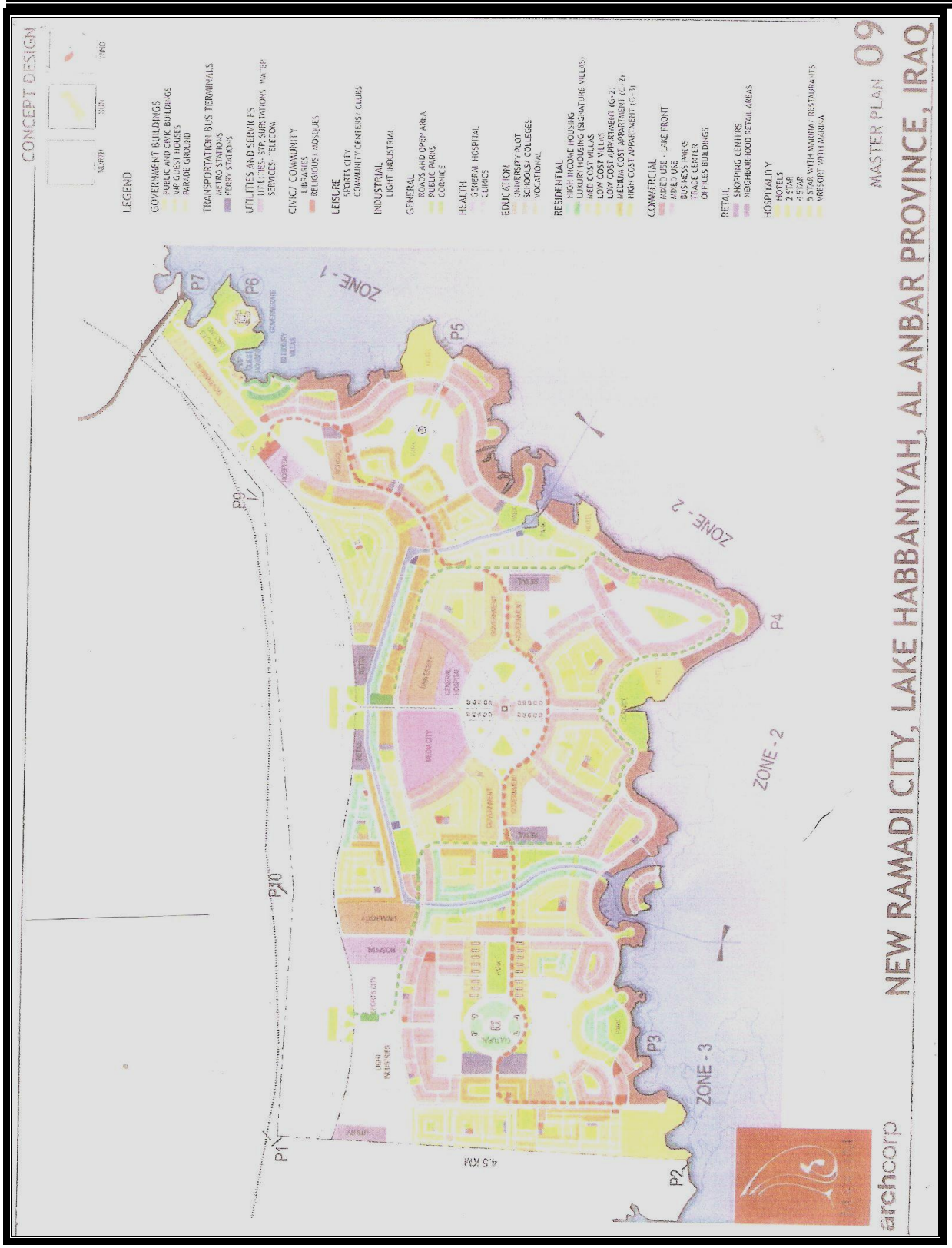

ولقد سبق أن نوهنا إلى إن مشروع مدينة الرمادي الجديدة يعتمد على االشركات الاستثمارية الأجنبية التي ستتعاقد معها المحافظة عند الشروع بالتنفيذ. ومعلوم أن المستثمر يريد الحصول على عوائد مالية على المدى البعيد.فالوحدات السكنية عندما تنجز تباع للراغبين بالسكن مقابل أقساط شهرية أو سنوية يدفعونها على امتداد (١٥) سنة.

أما بالنسبة للمحلات التجارية والدوائر الحكومية فأن تسديد أثمانها يمتد لمدة خمس سنوات [٢٢]. وتكون المؤسسات التعليمية ابتداء من رياض الأطفال وصولا إلى الجامعة الأهلية، وعليه فأن الانتظام بالدوام فيها يتم مقابل أجور، والحال نفسه ينطبق على الخدمات الصحية والماء والكهرباء والصرف الصحي. ولذا فليس من السهل على ذوي الدخل المحدود والطبقة الفقيرة السكن فيها . ويظهر من خلال الجدول إن مدينة الرمادي الجديدة ستسحب جميع مؤسسات المحافظة الموجودة في مدينة الرمادي –مركز المحافظة العتيد – مما يعني سحب القوة الأساسية التي ترتكز عليها ، إذ إنها مدينة ذات طابع أداري بامتياز، فستتحول بلا أدنى شك إلى مدينة راكدة تفتقد الحيوية في الوقت الذي تكون فيه مدينة الرمادي الجديدة مدينة أشباح ، إذ ليس بمقدور كل أسرة تسكنها باستثناء ذوي الدخول العالية الذين هم فقط يستطيعون دفع الضرائب وأجور الخدمات الموجودة فيه .

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

يترك النمو العمراني آثاره الواضحة على المناطق التي يمتد إليها .لكن هذا النمو قد يكون على حساب مساحات واسعة الأراضي الصالحة للاستثمار الاقتصادي أو غير الصالحة، أذا اعتمد على التوسع الأفقي الشائع في العراق ،المتمثل بالوحدات السكنية التي يرغب أرباب الأسر بناءها بعد الحصول على قطعة ارض تتراوح مساحتها بين(٢٠٠ ـ ٣٠٠) م٢ ،جراء عدم وجود ثقافة تحفز المواطن العراقي على السكن في شقة لاسيما إن مشاريع الإسكان العمودي التي أنشأها القطاع الحكومي لم تكن بكفاءة وظيفية ترضي طموح الأسرة العراقية. يضاف إليها حالة من عدم وجود أي رغبة عند التجار وأصحاب رؤوس الأموال العراقيين في الاستثمار العقاري من خلال بناء العمارات السكنية. الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى إشاعة ثقافة الحرص على الأرض واعتبارها ثروة لا ينبغي التفريط بها بالتوسع المساحي المفرط.ولذلك نجد أن التصاميم الأساسية المعدة أو التي لم تعد للمدن العراقية تضع في حسبانها التوقعات السكانية المرتقبة على امتداد العشرين سنة القادمة ثم ضرب عدد السكان المتوقع في سنة الهدف بمعدل نصيب القدر من استعمالات الأرض المختلفة وبالتالي تحجز مساحات بآلاف الهكتارات توزع بشكل قطع أراضي سكنية تشكل بمجموعها أحياء سكنية تحتاج إلى مد الخدمات العامة والمجتمعية التي بدورها تشكل عبئا ثقيلا على السلطات البلدية التي تعاني بالأصل من عدم قدرتها على تلبية حاجات الأحياء لسكنية الموجودة ،فكيف بتلك التي تظهر حديثا. وعليه فإننا كعراقيين بحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة أفكارنا التخطيطية والتنفيذية باتجاه عدم التفريط بالأرض وتهيئة الإمكانية لإقامة استعمالات أخرى مكملة للاستعمالات السكنية. لاسيما الاستعمالات الترويجية التي تكاد تكون مفقودة في مدننا العراقية ومدينة الرمادي تحديدا. ونحن نعلم إن الإسكان العمودي لا يمكن أن يستقيم ويحقق الراحة الكاملة للساكنين دون توفر الطاقة الكهربائية التي تيسر وصول الساكن من باب العمارة إلى شقته التي قد تكون على ارتفاع لا يستطيع الصعود إليها بالاعتماد على قواه العضلية عندما يرتقي سلم العمارة .

٣ـ١: التخطيط والتنمية الشاملة :

يعرف التخطيط (Planning) على انه منهج علمي متعدد التخصصات يهدف إلى حصر الموارد والإمكانيات في وحدة مكانية معينة سواء كانت مدينة أو إقليم أو دولة. وتحديد كيفية استغلالها لتحقيق الأهداف المتوخاة للخطة الموضوعة للتنمية الحضرية أو الريفية أو الإقليمية الشاملة، خلال مدة زمنية معينة. فالتخطيط بهذا التعريف يجمع بين اختصاصات علمية متعددة تجتمع لتدرس بنظرة شمولية ما هو مطلوب مستقبلا لاستثمار ما موجود في المنطقة المدروسة من موارد وإمكانيات أو لمعالجة المشاكل التي تعترض عملية الاستثمار جراء وجود محددات أو عراقيل تواجه السلطات التخطيطية والتنفيذية [٢٣].

ولا نعتقد هناك أدنى شك في إن للاختصاصات العلمية وهيئات المجتمع المدني الدور البارز في التخطيط للمستقبل . لان التخطيط مهما كان نوعه لا يستطيع إغفال مسألة إدخال المهندس

والجيولوجي والجغرافي والباحث الاجتماعي والمهتم بالآثار والموروث لحضاري والاقتصادي والسياسي والمتنورين من أبناء لمنطقة باعتبار إن العملية التخطيطية النموذجية شاملة لا يمكن أن يحتكرها أحد . لذلك لا يتوقع أن يكون هناك تخطيطا ناجحا بدون أمشاركة جمعية للمتخصصين الذين يستطيعون رسم الصورة التفصيلية الواضحة للمنطقة المراد تنميتها من خلال بعدين أساسيين :

١ـ الارض. ٢ـ الإنسان الذي يعيش عليها .

ومن هنا نستطيع أن نؤكد قوة العلاقة بين تخصصات فريق التخطيط وظروف المنطقة الجغرافية التي تبدو متأصلة شئنا ذلك أم أبينا [٢٤].

ولقد تبين من خلال المناقشات السابقة إن مشروع مدينة الرمادي الواعد إنما جاء بقرار سياسي، إذ لا يوجد للمشروع دراسات تخطيطية مسبقة واستنادا لذلك فإننا سنخرج بجملة من الاستنتاجات والتوصيات هي كالآتي :

٣ـ٢: الاستنتاجات :

لقد تبين بعد دراسة موضوع لبحث وفي إطار الترابط بين مباحثه الثلاث، إن بالإمكان الخروج بالاستنتاجات الآتية:

١ـ يشغل الإقليم الإداري لذي يتمثل بمحافظة الانبار مساحة تصل الى (٣/١) مساحة العراق. وقد أخذت مدينة الرمادي أهميتها المركزية الأولى باعتبارها رئيسة مدن المحافظة، الأمر لذي أدى إلى استقطاب مهاجرين وفدوا إليها، مما أدى إلى حصول نمو حضري متسارع كان سببا في توسع مساحة المدينة على حساب بنيتها التحتية التي ما عادت قادرة على تلبية احتياجات الساكنين بسبب التوسع الأفقي الذي التهم مساحات واسعة من الأراضي المحيطة بالمدينة.

٢ـ تباينت السياسات التخطيطية المعتمدة لدى الدول في معالجة التكدس السكاني والعمراني في المدن لمهمة فمنها ما عمل على إنشاء الضواحي والمدن التابعة ومنها ما اتبع بناء مدن الحدائق أو لمدن الجديدة ولما كان مدينة الرمادي بزخمها السكاني لموجود لا تعاني من حركة هجرة وافدة إليها بقدر ما تعاني من مشاكل لها علاقة بتهالك بنيتها التحتية، فان بالإمكان استيعاب لزيادات السكانية الحاصلة بالمستقبل بما يتواجد من مساحات من الأراضي التي تتصل بها من الغرب والجنوب الغربي .

٣ـ لم نجد من خلال متابعة مشروع المدينة الجديدة انه اعد بناء على دراسة مستفيضة من قبل جهات متخصصة بقدر ما كان قرارا سياسيا يهدف إلى إدخال هياكل تخطيطية وتنفيذية لمشاريع عمرانية قد لا تتلاءم مع الظرف الذي يمر به العراق في الوقت الحاضر ، فضلا عن إن الأرض التي اختيرت لتكون موقعا للمشروع يمكن ان يستفاد منها في مشروع زراعي تنموي يحقق ولو جزء من الحاجة إلى الغذاء الذي نستورده من الخارج ويشغل الطاقات الكفوءة المعطلة .

٤ـ تتوفر مساحات كافية من الأراضي في المحيط المجاور لمدينة الرمادي، يمكن أن يقام عليها مثل هكذا مشروع، لأنه يؤدي دوره في تقوية أساس مدينة الرمادي الاقتصادي ويعزز من بنيتها الوظيفية ويضيف إليها نشاطات هي بأمس الحاجة إليها وفي مقدمتها النشاطات الترفيهية

٥ـ تحتاج المشاريع العمرانية ذات القوالب المستوردة إلى موائمة مع واقع الحال الذي تعيشه المدينة. فاعتماد البناء المتعدد الطوابق الذي يصل الى (٣٠) طابقا لا تستطيع تقنيات الطاقة الكهربائية الموجودة مواكبة متطلباتها .لكننا مع ذلك بأمس الحاجة إلى البناء العمودي حتى يتوقف قضم الأراضي الجاري في المدن العراقية .لان البناء العمودي يختصر المساحات ويوفر الإمكانية لإنشاء مختلف الاستعمالات التي تحقق الكفاءة الوظيفية للإحياء السكنية النموذجية .

٦ـ سيؤدي تنفيذ مشروع مدينة الرمادي الجديدة دوره السلبي في سحب وظيفة مدينة الرمادي الأساسية المتمثلة بقيادة شؤون المحافظة أداريا وما يعنيه ذلك من انسحاب المؤسسات الخدمية والتجارية الصغيرة باعتبارها مكملة للوظيفة الإدارية وما يعنيه ذلك من تحويل مدينة الرمادي من مدينة تعج بالحيوية إلى مدينة نوم (Bed-Town) بمعنى إنها ستتحول إلى ضاحية تابعة للمدينة الجديدة التي لا يستطيع احد من ذوي الدخل المحدود والمتوسط أن يسكنها أو يجعل أولاده ينتظمون بالدوام في مدارسها أو جامعتها بسبب الأجور غير الاعتيادية المطلوب دفعها أمام كل خدمة تقدم لها وبالنتيجة فإننا قد نجني على المدينتين في آن واحد.

٧ـ لم يتبين إن مدينة الرمادي بحاجة إلى ضاحية أو مدينة تابعة أو مدينة جديدة بقدر ما تحتاج إلى تحديد أولويات من قبل فريق تخطيطي تنفيذي يحميه القانون ويملك القدرة المالية التي تمكنه الشروع في إعداد البرامج الخاصة بإنشاء البنية التحتية ابتداء من شبكة الصرف الصحي الثقيل (التحت أرضي) ومعالجة مشكلة المياه الجوفية المرتفعة المناسيب ومن ثم تبليط وتأثيث شبكة شوارع المدينة

٨ـ تفتقر مدينة الرمادي إلى الكثير من النشاطات الوظيفية التي يمكن أن يستفيد منها سكان المدينة وفي مقدمتها النشاطات الترفيهية التي يحتاجها السكان وان إقامة المدينة الجديدة على شاطئ بحيرة الحبانية جنوب مدينة الرمادي سيهيئ السبيل إلى تنشيط وظائف المدينة فضلا عن تخليصها من الامتداد الخطي الحالي .

٩ـ إن من غير المعقول، القول إن مدينة لرمادي تعاني من مشاكل جمة صعبة الحل ولابد من الشروع في بناء مدينة أخرى جديدة على مسافة منها فكأننا هنا نهرب من مشكلة تتدخل في مشكلة أخرى

٣ـ٣: التوجهات التخطيطية اللازمة:

استنادا إلى الاستنتاجات المستخلصة فان بالإمكان الخروج بالتوجهات التخطيطية اللازمة الآتية :ـ

١ـ إن الحاجة ماسة إلى تشكيل فريق عمل متنوع الاختصاصات ليناقش بعلمية الموقع الذي اقترحته المحافظة لمشروع مدينة الرمادي الجديدة والبدائل المقترحة في هذه الدراسة حتى يبتعد قرار المشروع عن الاجتهاد يدخل ميدان القرار التخطيطي الجمعي .

٢ـ ينبغي على الجهات التخطيطية والاستشارية في مؤسسات المحافظة وجامعة الانبار، الأخذ بنظر الاعتبار، إن مدينة الرمادي الحالية هي مركز أداري رئيسي مركزي أدى دوره ولا زال يؤديه في قيادة شؤون المحافظة بكفاءة عالية وان تحرك موقع صنع القرار إلى موقع أخر يؤدي دوره إلى اضمحلال المدينة وتحولها إلى مدينة راكدة لا تصلح إلا للنوم.

٣ـ يحتاج الجزء القديم من المدينة ممثلا بمحلتي القطانة والعزيزية ومنطقة الأعمال المركزية التي تتوسطها إلى وضع تصميم قطاعي يعيد توزيع استعمالات الأرض الموجودة وإصلاح، بل إعادة بناء بنيتها التحتية حتى تتحمل زخم الساكنين والمترددين عليها .ولابد أن نؤكد هنا إن هناك إمكانية للشروع في تخطيط منطقة اعمال مركزية أخرى في شطر المدينة الغربي تساهم في تخفيف ضغط زخم المترددين على تلك المنطقة وبالتالي نعمل على انشاء قطب وظيفي آخر جاذب لفرص العمل والمؤسسات التجارية والخدمية . وإذا ما تم بناء مدينة الرمادي الجديدة فان منطقتها التجارية المركزية ستكون لثالثه التي ستعمل عملها في خدمة سكان المدينة في جزئها الجنوبي .

٤ـ إن الموقع المقترح لمشروع مدينة الرمادي الجديدة ينبغي أن يستغل لإقامة مشروع زراعي واعد يستقطب خريجي كليات الزراعة الذين اغلبهم عاطلين عن العمل لزراعة المحاصيل الزراعية

بالاعتماد على الخطط الزراعية العلمية، التي يجب أن تراعي مسألة التوسع في الكم والنوع لتحقق فيض إنتاجي سيؤدي دوره في تنشيط اقتصاد الإقليم الإداري لمدينة الرمادي .

٥- لا ينبغي التفريط بالأرض سواء كانت صحراوية أو زراعية لإقامة المشاريع العمرانية الحضرية المختلفة. والتوقف عن سياسة فرز الأراضي وتوزيعها على الراغبين لان ذلك سيزيد من معاناة السلطات البلدية قبل الساكنين ،فالسلطات البلدية مجبرة بالقانون على مد الخدمات العامة والمجتمعية وذا كانت غير قادرة. فسيعاني سكان هذه المناطق من مشكلة العجز الخدماتي وعليه فلا بد من إشاعة ثقافة السكن في البناء المتعدد الطوابق ثم الشروع في إقامة مشاريع الإسكان العمودي الخاص أو الحكومي. لاسيما إن هناك الآن من المستثمرين من يقوم بتنفيذ المشاريع الإسكانية التي لابد أن تعتمد على البناء المتعدد الطوابق .

٦- إن هناك حقيقة لا ينبغي إغفالها وهي إن مدينة الرمادي عزيزة على ساكنيها وهم على استعداد كامل للمشاركة في بناءها إعادة الحياة ليها ثم إنهم أول من ينبغي سؤاله عن مشروع المدينة الجديدة وتفاصيله حتى يدلون بدلوهم في مثل هكذا مشروع له أثره البالغ على مستقبل مدينتهم .

٧- ينبغي على خطط التنمية القادمة مراعاة مسألة إدخال مدينة الرمادي ضمن برامج التنمية ،حيث نالها الإهمال ما جعلها غير قادرة على تحقيق حاجات لساكنين، لان كل شيْ فيها بحاجة إلى إصلاح أو إعادة بناء ولما كانت مثل هذه الأعمال مكلفة فان إدخالها في خطط التنمية يساعد على فتح منافذ صرف مالي تسرع في عملية البناء .

٨- لما كان الإسكان العمودي هو المعتمد في هذه الدراسة ولأنه بحاجة إلى الطاقة الكهربائية ، فيجب المباشرة في إعادة بناء محطة توليد الطاقة الكهربائية في منطقة تل اسود، إذ إن حجم إنتاجها من الطاقة الكهربائية يكفي حاجة المحافظة وبالنتيجة فانه ييسر عملية بناء عمارات بطوابق متعددة تسمح باختزال المساحة الواسعة التي تكتسحها الساكن ذات الامتداد الأفقي .

٩- نعتقد إن هناك ضرورة لإعادة النظر في التصميم الأساسي لمدينة الرمادي قيد الدراسة للمدة (٢٠١١-٢٠٣٣) بعد تشكيل فريق من المختصين لملاحظة البدائل الموجودة في هذه الدراسة ولتبيان، هل إن هناك حاجة إلى بناء مدينة جديدة أم إلى إصلاح مدينة ذات امتداد تاريخي حافل .

١٠- يود الباحثان في النهاية أن يؤكدا على إن كل الطروحات الواردة في البحث، تحرص على اعتماد التخطيط العلمي المدروس، وان التوصيات الواردة تمثل حصيلة متابعة علمية وميدانية لكل ما جرى ويجري على المدينة من عوامل نهوض أو تراجع أملي عليها لأن تكون بالشكل الذي عليه ألان .

المصادر

١- محمد صافيتا وزميله،"" جغرافية العمران""، منشورات جامعة دمشق،٢٠٠٤، ص.٥٣٤

٢- محمد السيد غلاب وزميله،"" جغرافية الحضر""، القاهرة، ١٩٧٢، ص.٣٦٠

٣- احمد حسن إبراهيم،"" المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق""، الكويت، ١٩٨٥، ص.١٠

٤- صبري فارس إلهيتي،"" الضواحي الحضرية، مع تطبيقات على بعض مدن الوطن العربي""، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد(١٠)، ١٩٨٣، ص.٤٩

٥- محمد صالح ربيع العجيلي،"" جغرافية المدن""، بغداد، ٢٠١٠، ص.٢٦٥

٦- صبري فارس إلهيتي وزميله،"" جغرافية المدن""، منشورات جامعة الموصل، ١٩٨٥، ص.٣٨٩

٧ـ سلامة احمد علي،""المدن الحدائقية""، بحث منشور على الموقع الاليكتروني؛

.www.shatharat/vb/showthread phpt-13085.2010

٨ـ احمد خالد غلام،"" تخطيط المدن""، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة،١٩٩١، ص.١٢٣

٩ـ ابتسام بداع علي،"" استعمالات الأرض الترفيهية في مدينة الرمادي""،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الانبار،٢٠١١، ص.٧٧

١٠ـ احمد حسن إبراهيم مصدر سابق.

١١ـ احمد علي إسماعيل ،"" دراسات ي جغرافية المدن""، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٥٩ـ١٦٠

١٢ـ احمد حسن إبراهيم، مصدر سابق، ص.٢٠

١٣ـ عبد الرزاق عباس،"" جغرافية المدن""، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٥، ص٣٤.

ـ للمزيد من التفصيل ينظر؛

١٤ـ هاشم جواد كاظم،"" الأسس والمعايير التخطيطية للمدن الجديدة في العراق""، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، بغداد، ١٩٨٠، ص٤١ـ٥٠

١٥ـ لوريمو،"" دليل الخليج العربي""، القسم التاريخي، الجزء الرابع، قطر، ب . ت ،ص.٢١٢٥

١٦ـ ابتسام بداع علي، مصدر سابق،ص.٩٣

١٧ـ وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الإقليمي و أسس ومعايير التخطيط الحضري، بغداد، .١٩٧٥

١٨ـ تم استخراج مساحة المدينة بالاعتماد على خارطة التصميم الأساسي لمدينة الرمادي المرقمة ٦٩٣ لعام ١٩٩٣ واستخدام نظام الاتوكاد.

١٩ـ وزارة البلديات والأشغال العامة، المديرية العامة للتخطيط العمراني،"" إستراتيجية تطوير مدينة الرمادي وتحديث تصميمها الأساسي""، تقرير المرحلة الخامسة، بغداد، ٢٠١٠، خارطة رقم ٧,٨.

٢٠ـ حسن كشاش الجنابي،"" الوظيفة السكنية لمدينة الرمادي""، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، بغداد، ١٩٨٤، ص.١

٢١ - Ministry of Municipalities,""Master Plan of Ramadi"", 1972-1995, Baghdad, 1972.

٢٢ـ محافظة الانبار، مديرية التخطيط العمراني، تقارير خاصة لمشروع مدينة الرمادي الجديدة، غير منشورة.

٢٣ـ صفاء عبد الكريم الاسدي ، تطور المراكز الحضرية وأثره في النمو الإقليمي، دراسة تطبيقية لمحافظة القادسية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، غير منشورة،١٩٩٥، ص.٢٨٠

٢٤ـ روجر متشل، تطور الجغرافية الحديثة، ترجمة محمد السيد غلاب، ط١، القاهرة، ١٩٧٣، ص١١٠.